أشهرها الغورية والأزهر والسبتية والمناصرة..

أسواق القاهرة .. خارج أسوارها

سوق الأزهر

رصدت «الأهرام الاقتصادي» في عدد سابق خطة الحكومة تطوير ١٠٩٩ سوقا عشوائية على مستوى الجمهورية، وفي هذا العدد نستعرض خطة الدولة لنقل الأسواق التاريخية التي ترتبط بأماكن تراثية إلى خارج العاصمة و التي يتركز معظمها في منطقة غرب القاهرة بما يتزامن مع مشروع تطوير القاهرة الخديوية. وقد تباينت آراء الخبراء و المسئولين ووجهات نظرهم في شأن نقل الأسواق بين من يرى حتمية النقل و من ينتقد الاقتراح ويؤكد أن هذه الأسواق ستلفظ أنفاسها الأخيرة بنقلها خاصة بعد الركود الذى يضربها حاليا.

تحقيق: دعاء عبد المنعم

تتركز معظم الأسواق المعدة للنقل في المنطقة الغربية من العاصمة، حيث يتخصص كل سوق في نوع معين من الحرف وفقا للخريطة المعدة من قبل محافظة القاهرة في هذا الشأن حيث يوجد خان الخليلي المتخصص في المشغولات السياحية و الهدايا التذكارية ووكالة البلح والأزهر والحمزاوي و هي المناطق المخصصة في الأقمشة و المفروشات ومناطق الغورية والعتبة والموسكي المتخصصة في الملابس الجاهزة والجلود وسوقا درب سعادة و المناصرة المتخصصة في الموبيليا ،والفجالة المتخصصة في الأدوات الصحية، ودرب البرابرة المتخصص في النجف والتحف ولوازم سبوع المواليد ،بالإضافة إلى شارع الصاغة بمنطقة المعز لدين الله و العدد و الآلات بشارع كلوت بك و الأدوات الكهربائية و الهواتف المحمولة بشارع عبد العزيز و الأدوات المنزلية بحمام الثلاثاء.

المحافظة تدرس نقل الأسواق التراثية لإفراغ العاصمة و الخبراء ينتقدون الاقتراح...و تباين ردود فعل التجار على القرار

ومع التوسع في العمران والزيادة السكانية الكبيرة بالإضافة إلى البدء في مشروع تطوير القاهرة الخديوية يصبح ملف نقل الأسواق خارج العاصمة من الملفات التي ستكون على قائمة أولويات جميع الأجهزة المعنية بهذا الملف.

تباين آراء التجار

وفي جولة ميدانية تباينت ردود فعل التجار على قرار نقل الأسواق إلى خارج العاصمة بين من يرى استحالة النقل على اعتبار ارتباط هذه الأسواق بأماكنها و بين من يرى أن نقلها سيكون له نتائج من شأنها المساهمة في إصلاح أحوال البلاد خاصة فيما يتعلق بالتعامل مع مسألة الازدحام

المروري وإعادة المظهر الحضاري للعاصمة.
وحيد بشاي -أحد تجار الستائر بمنطقة الأزهر- يرى استحالة نقل الأسواق إلى خارج العاصمة مؤكدا أن العملاء و الزبائن ارتبطوا بوجود هذه الأسواق بهذه الأماكن من زمن طويل و ستكون هناك صعوبة في أن يحافظ التاجر على عملائه و زبائنه إذا تم النقل بهذا الشكل خصوصا وأن محافظة القاهرة لم تعلن حتى الآن عن الأماكن البديلة لنقل هذه الأسواق و أنه ينتظر ان تعلن المحافظة عن رؤيتها بشكل كامل لتقييم الأمر برمته.

و يضيف أن منطقة الأزهر و الغورية و العتبة تحديدا ارتبطت في أذهان الناس بتجارة الملابس و العطارة و الأقمشة هذا فضلا عن خان الخليلي والصاغة و منطقة النحاسين و المواطنون سيكونون أول الرافضين لقرار النقل قبل التجار.
محمد الزعيري -أحد تجار الأقمشة بمنطقة التربيعة- يرى أنه من الأفضل نقل الأسواق إلى خارج العاصمة خاصة أن محال الأقمشة بمنطقتي الأزهر و التربيعة على وجه التحديد أصابها ضعف في الإقبال نظرا للعديد من العوامل على رأسها الحالة الاقتصادية الصعبة للمواطنين مما أضعف الإقبال كما أن منطقة الأزهر و الغورية والمناطق المحيطة بها أصبح السير بها على الأقدام صعبا جدا بسبب الازدحام الشديد من الباعة خاصة الباعة الجائلين.
ويضيف أن نقل الأسواق يعني أن كل تاجر سيكون له مرتكز بيع أفضل من السوق وبالنسبة للزبائن فهم مرتبطون بمن يفضلونه من البائعين او التجار أينما ذهبوا وإن تأثرت حركة البيع و الشراء في البداية فسوف تتحسن الأوضاع مع الوقت.

الأسواق جزء من العاصمة

فيما يقول أيمن عبد الكريم -صائغ بمنطقة الصاغة بالقاهرة الفاطمية- إن خطة المحافظة لنقل الأسواق التراثية محكوم عليها بالفشل فلا يمكن أن يتم تغيير سوق عمره مئات السنين بدعوى إعادة الوجه الحضاري للعاصمة خاصة أن هذه الأسواق هي في الحقيقة جزء من اكتمال الوجه الحضاري للعاصمة من الأساس.
و يضيف ان منطقة الصاغة مثلا لا يمكن نقلها بهذه السهولة حيث توجد جميع الورش والمواد الخام داخل العاصمة الأمر الذي سيسبب صعوبة في العمل من الأساس فضلا عن أن المواطنين سيلجأون حينها إلى محلات الذهب لشراء المشغولات الذهبية بدلا من الصاغة التي من المؤكد ان المحافظة تفكر في نقلها إلى اي من المدن الجديدة البعيدة عن العاصمة وهذا سيتسبب في خسائر كبيرة لنا كتجار.
ويطالب عبد الكريم بضرورة بإعادة النظر في هذا القرار فلن يستفيد منه أي تاجر بهذه المنطقة كما أن المواطنين سيجدون صعوبة في التعامل و في الانتقال إلى الأماكن البديلة مشيرا إلى ان تجربة نقل سوق روض الفرج في بداية الألفينات من شبرا إلى سوق العبور لا يمكن ضمان نجاح تعميمها على بقية الأسواق خاصة أن زبائن هذه الأسواق من المواطنين بنسبة كبيرة و ليس من التجار.
اما روماني أرمانيوس -تاجر ملابس جاهزة بمنطقة الغورية- فيرفض قرار النقل مضيفا أن هذه الخطة طرحت في وقت سابق من قبل الحكومة و قد رفضها التجار نظرا لتأثيرها السلبي على حركة البيع و الشراء و احتمالية أن يفقد التجار زبائنهم نتيجة عملية النقل و أن التجار يرفضون قرار المحافظة حتى وإن وفرت أماكن بديلة أفضل من الموجودة بها حاليا.

الأمر في طور التفكير

من جهته يقول اللواء محمد أيمن عبد التواب ، نائب محافظ القاهرة للمنطقة الغربية المسئول عن ملف إعادة تطوير الأسواق بالعاصمة :إن المحافظة تجري حاليا عددا من الدراسات المتعلقة بملف الأسواق حيث إن المحافظة تفكر جديا في نقل الأسواق التاريخية الى خارج العاصمة مشيرا ألى أن المنطقة الغربية تحديدا تعد مركز مختلف أنواع التجارة و توجد بها أسواق متخصصة في أنواع بعينها من الحرف و المنتجات التي ترسخت في وجدان الجمهور بمكانها و طابعها الخاص.
إلا أنه يؤكد أن مسالة نقل الأسواق تحتاج اولا إلى تحديد الأماكن المناسبة لنقلها و هو ما تدرسه المحافظة الآن حيث إنها لم تستقر على أي أماكن لنقل الأسواق حتى الآن مشيرا إلى ان نقل الأسواق سوف يتضمن اعتماد مبدأ التخصص بحيث يتم إنشاء أسواق مجمعة لكل تخصص بعينه.
فيما يقول اللواء أحمد عبدالله -مستشار محافظ القاهرة للشئون الفنية- إنه بالفعل توجد خطة لنقل الأسواق التراثية تدرسها المحافظة لكن لم تكتمل بعد و إن تمويل عملية النقل سوف تتحدد قيمته و أطرافه

أحمد الوكيل: 3أماكن بديلة وفق الخطة المتكاملة لنقل أسواق الجملة ونصف الجملة

اللواء محمد أيمن: «نقل جميع الأسواق ونقوم حاليا برصد الأماكن البديلة المناسبة»

سمير غريب: «غياب رقابة الدولة والتوسع في العمران السبب وراء الأزمة»

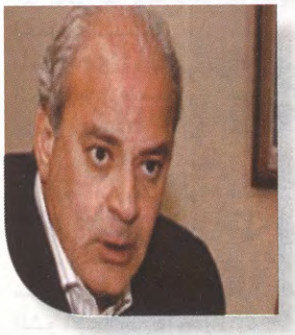

بعد الانتهاء من الدراسة الوافية لخطة النقل.

في المقابل يقول سمير غريب –رئيس الجهاز القومي للتنسيق الحضاري السابق– إن نشأة الأسواق التاريخية بالعاصمة في القاهرة الفاطمية جاءت بشكل منظم و محدد بحيث تم اختيار الأماكن و تخصص كل سوق وفق نظام دقيق منها على سبيل المثال سوق الغورية الذي تم اختيار موقعه الملاصق لقصر قبة الغوري و المسجد المجاور له ليكون سوقا للملابس و الأقمشة كما قامت الدولة حينها بتنظيم أسواق حرفية نوعية مثل الجلود و صناعة الخيام و النحاس وأصبح لكل حرفة سوق في مكان محدد وكذلك السبتية وجميع الأسواق القديمة.

و يضيف أنه مع تطور الزمن اختلفت الظروف و حدثت تغيرات في البشر و العمران يستوجب تدخل الدولة لتصحيح المسار و منها ما حدث لمنطقة القاهرة الفاطمية و تدخل الدولة هنا لا بد و أن يراعي بعدين مهمين هما تلبية حاجات الجمهور و الحفاظ على الطابع التاريخي للمنطقة الذي ارتبط بوجود مثل هذه الأسواق .

واما القاهرة الخديوية –و الكلام على لسان غريب– و هي التي تمثل حاليا منطقة وسط العاصمة و تعمل محافظة القاهرة على تطويرها الآن فهي على العكس من القاهرة الفاطمية حيث انه تم تأسيسها في الأصل لتكون منطقة سكنية صرفة دون اي نشاط تجاري و هو وضع على العكس تماما مما هو قائم الآن حيث تحولت إلى مركز للنشاط التجاري بجميع صوره وشجع ذلك غياب دور الدولة.

ويوضح ان الدولة فقدت السيطرة على العمران المصري بشكل عام تحديدا منذ السبعينيات حيث انخرطت الدولة في اعمال حرب١٩٦٧ و الإعداد لحرب ١ ٩٧٣و بالتالي جميع المجهودات كانت موجهة للحرب و لم يكن هناك أي اهتمام بالأنشطة الاقتصادية حتى انتصرت مصر في حرب أكتوبر و بدأ السادات في تحويل السياسة المصرية إلى سياسة الانفتاح الاقتصادي ومن وقتها فقدت البلاد السيطرة على العمران حتى الآن كما أن الوضع ازداد سوءا في العقدين الأخيرين من حكم الرئيس الأسبق حسني مبارك و جاء تدخل الدولة حينها سيئا لأنه جاء على غير أساس علمي وتميز بالطبقية.

ويؤكد غريب انه ضد تفريغ العاصمة من أسواقها لأنها جزء من الطابع التاريخي لها لكنه يمكن من وجهة نظره إحكام السيطرة من خلال الجهات المعنية من خلال ان ترعى الدولة الحرفيين الموجودين بهذه الأسواق بشكل يحافظ على المنطقة المقامة بها السوق و سلامتها و يحافظ على الطابع التاريخي لها مشيرا إلى ان تطوير الأسواق يحتاج إلى رؤية علمية رشيدة حيث يرى أن نقل هذه الأسواق سوف يدمرها واصفا قرار النقل بأنه للشو الإعلامي فقط.

العلاج فى كل حاله على حدة

من جهة أخرى يقول الدكتور محمد عبد الباقي –رئيس مركز الدراسات التخطيطية– إنه بالإشارة إلى مجهودات الحكومة في تطوير الوجه الحضاري للقاهرة و منها ما تقوم به وزارة التطوير الحضري و العشوائيات للارتقاء بالأسواق العشوائية و نقلها إلى أماكن بديلة فإن هناك نوعية أخرى من الأسواق العشوائية المنشأ بدون تخطيط قام بإنشائها المجتمع المحلي لسد احتياجات محلية وقتية كما أن هناك نوعية أخرى من الأسواق نشأت قديما في مناطق تراثية و مع التوسعات بمرور الزمن تحولت في شكلها إلى عشوائية.

و يضيف أن التعامل مع كل حالة يختلف باختلاف الخصوصية المكانية لكل نشاط وأنه بالنسبة للأسواق ذات الطابع التاريخي مثل أسواق المناصرة و خان الخليلي و الموسكي وغيرها لا يمكن نقلها نظرا لطبيعتها كما أن نقلها سيؤدي إلى تدميرها و فناء الحرف أو الأنشطة التي تقوم عليها هذه الأسواق .

الاستفادة من اليونسكو

و يوضح عبد الباقي أنه باستعراض التجارب الدولية و خاصة الدول العربية مثل مدينة صنعاء في اليمن و مدينة تونس بتونس و مدينة فاس بالمغرب و الشهيرة بأسواقها التاريخية نجد ان منظمة اليونسكو تتبنى الحفاظ على أسواق هذه المدن التاريخية ليس فقط كمنشآت و إنما كنشاط اجتماعي لذلك فمن الأجدى للارتقاء بالأسواق القائمة لارتباطها التاريخي بأماكنها و لارتباط الصورة البصرية لدى المجتمع بوجود هذه الأسواق بتلك المناطق.

إلا أن عبدالباقي يؤكد أنه لابد من التخلص من أي نشاط من شأنه أن يلوث البيئة أو يهدد أمن و سلامة المنطقة و المقيمين فيها او اي نشاط يؤثر بالسلب على عمران المنطقة التراثية اما فيما يتعلق بالأنشطة الحرفية او التجارية غير الضارة او الملوثة او المؤثرة على العمران فيجب الحفاظ عليها مع حل مشكلات النقل و المواصلات للخامات و المنتج النهائي و الاهتمام بتوفير عوامل الأمن و السلامة لهذه المناطق من خلال توفير أنظمة الحماية للمدنية و كذلك المرافق و الخدمات العامة.

ويشير إلى ان ما استحدث بهذه المناطق التراثية من باعة جائلين أو أنشطة تخزينية أو أنشطة دخيلة على المنطقة فيجب إعادة النظر فيها و محاولة نقلها و تسكينها في أماكن أخرى و يفضّل أن تكون قريبة من موطنها الأصلي حفاظا على الطابع التراثي للمكان.

ويؤكد أن نقل هذه الأسواق إلى خارج

< د. محمد عبدالباقى:

«الارتقاء بها أجدى من نقلها...والأسواق التراثية جزء من الطابع التاريخي للعاصمة»

سوق السبتية]

العاصمة من شأنه تحويل المناطق الموجودة بها إلى مناطق مهجورة وفراغات صماء كما سيقضي على التفاعل بين المجتمع و هذه المناطق لانعدام النشاط التجاري بها مما سيسرع من وتيرة هدم أماكن تلك الأسواق لعدم جدواها و هو الأمر الأخطر.

ويطالب عبد الباقي الحكومة وجميع أجهزة الدولة بضرورة إطلاع أصحاب الخبرة و المختصين على مختلف القرارات التي تود اتخاذها للحصول على أفضل صور التنفيذ الممكنة و بيان مدى قابلية التنفيذ من عدمها و مراجعة التجارب الدولية في التعامل مع الأسواق التاريخية خاصة الدول العربية لتشابه الظروف الاجتماعية و الاقتصادية إلى حد كبير و التي تحافظ على أسواقها بأماكنها التراثية مع بعض التهذيب والارتقاء بالبنية التحتية و توفير الخدمات.

»قلب القاهرة النابض«

اما الدكتور أنور النقيب -استشاري الدراسات الاقتصادية و الجدوى بكلية العلوم الإدارية بأكاديمية السادات- فيؤكد أن قيمة السوق في مكانه و أن مسألة نقل الأسواق إلى خارج العاصمة يحتاج إلى دراسة علمية متأنية كأداة لتفريغ القاهرة من الداخل.

ويضيف ان الجدوى الاقتصادية مرتفعة جدا من بقاء الأسواق في أماكنها حيث إن المكان ذا الطابع التاريخي التراثي مرتبط بما فيه من أسواق تاريخية و بالتالي فتسويق هذه المناطق سياحيا و اقتصاديا يرتبط ببقاء هذه الأسواق خاصة التي ارتبطت بحرف تشتهر بها مصر بالخيامية و النحاسين و الصاغة و الملابس وغيرها كما ان بقاءها يترجم مقولة «قلب القاهرة النابض».

ويوضح النقيب ان كل منطقة مهمة في أي دولة بالعالم يكون لها لوجو و تراث تاريخي تقوم الدولة بتسويقه و الذي يعود في النهاية على دخلها القومي و التعامل بالعملة الصعبة و الدولة التي تفتقد لذلك تقوم هي بصنعه فمثلا مدينة نيويورك بالولايات المتحدة اصبح تمثال الحرية هو اللوجو الذي يتم تسويق المدينة به ووكالة الفضاء الامريكية ناسا بولاية فلوريدا هو اللوجو الأهم الذي يقوم السائحون بزيارة الولاية لمشاهدته وكذلك الأسواق التاريخية في مصر فهي صورة بلد وتاريخ وحضارة لا يمكن الإتيان عليها.

وعن وجود فروق في أسعار المنتجات فيما بين المباع بهذه الأسواق و بين مثيلتها في أماكن أخرى يوضح النقيب أن هذه مسألة خاصة و أن التجار بهذه الأسواق هم أصحاب الخبرة الكبيرة في الصناعة أو المنتج الذي يقومون ببيعه و يدرك تماما قواعد لغة البيزنس التي تمكنه من جذب المستهلك و تسويق بضاعته و سيظل هذا التفاوت في الأسعار قائما لهذا السبب.

سوق الأزهر

< د.أنور النقيب:

الأسواق التراثية ترفع الجدوى الاقتصادية لمكانها الحالي...واليونسكو قامت بتطوير الأسواق المشابهة في دول عربية عديدة

و عن نجاح تجربة نقل سوق الخضر بروض الفرج إلى سوق العبور في التسعينات و إمكانية تعميم التجربة في شان نقل الأسواق إلى خارج العاصمة يؤكد النقيب ان هناك اختلافا كبيرا بين الحالتين فزبون سوق روض الفرج هم تجار الجملة و كبار التجار لكن زبون الأسواق التي تفكر المحافظة في نقلها هم الأفراد و المواطنون البسطاء وبالتالي وجود هذه الأسواق خارج العاصمة بعد عملية النقل لن يشهد الإقبال الذي تشهده الان.

للنقل فوائد

على صعيد متصل يكشف احمد الوكيل -رئيس الاتحاد العام للغرف التجارية- ان التغيير الذي حدث بقانون الغرف التجارية في ابريل الماضي جاء بناء على خطة لنقل الأسواق إلى خارج العاصمة حيث سيتم فقط في هذا الشأن نقل أسواق الجملة و نصف الجملة إلى خارج المدن لعدد من الأسباب ابرزها تحقيق السيولة المرورية داخل المدن و منع التخزين لدى تجار التجزئة بحيث يقوم تاجر التجزئة بعرض عينة من البضاعة المباعة و بعد الاتفاق مع المستهلك يتم جلب الكمية المطلوبة من الأسواق خارج العاصمة مما سيساعد كذلك على تقليل التكلفة و رفع القدرة التنافسية لتجار التجزئة.

و يوضح الوكيل انه سيتم انشاء أسواق بديلة متكاملة لجميع انواع السلع و ان ملف نقل الأسواق سيكون على أولوية اجندة الاتحاد في دورته الجديدة مؤكدا ضرورة نقل هذه الأسواق تحقيقا للجدوى الاقتصادية فلا يمكن ان تكون قيمة المحال المخصصة لهذه الأسواق تتعدى٣ ملايين جنيه للمحل الواحد و يكون مكسبه يوميا ٢٠٠جنيه فقط فنقل الأسواق سيؤدي كذلك إلى تحقيق الاستفادة القصوى من أماكن هذه الأسواق بعد نقلها.

و يشير الوكيل إلى وجود تنسيق كامل مع مختلف الأجهزة المعنية في هذا الشأن و منها وزارات الداخلية و التجارة و الصناعة و النقل و الإسكان كاشفا عن وقوع الاختيار على عدد من المواقع لاقامة الأسواق البديلة و منها قطعة ارض شمال غرب محافظة البحيرة بمساحة ??? فدانا و منطقة اخرى بين محافظتي البحيرة و الاسكندرية خاضعة لجهاز تنمية التجارة الداخلية بوزارة الصناعة بمساحة٧٦ فدانا ومنطقة اخرى بمحافظة الاسكندرية على مساحة٥٥٠ فدانا و جار تحديد أماكن